تمهيـــــــد :

إن العلاقات العربية – التركية علاقات متميزة حيث تجمعهما جوانب إيجابية مشتركة من جهة وسمات خلاف سالبة من جهة أخرى و إذا ما نظرنا إلى تلك العلاقات فسنجد أنه نادرا ما يكون لأطـــراف أخـــرى خصوصية متميزة كما هو الحال لهذه العلاقات ، فهي تترابط بحقائق التاريخ و الجغرافيا و الـــدين و الثقافـــة المشتركة عبر عشرات القرون.

فوقائع التعاون و الصراع بين تركيا والدول العربية مرت بمنحنيات كثيرة صعودا و هبوطـــا ، فمنـــذ ظهور الإسلام إمتزجت الحضارتان العربية و التركية في بوتقة الحضارة الإسلامية ، رغم تمـــايز الثقافـــات و الأعراف حتى القرن السادس عشر حين صعد دور بني عثمان لقيادة العالم الإسلامي بإسم الخلافة العثمانية.

وقد أظهرت أحداث إنهيار الإتحاد السوفياتي وزوال هواجسه الأمنية وتداعيات أزمة الخليج الثانية وبروز ما يعرف بالنظام الدولي الجديد تأثيرات واضحة على الأوضاع الجيوسياسية و الإستراتيجية لمنطقـــة الشـــرق الأوسط التي يتشكل الوطن العربي الجزء الأكبر منها وتشكل تركيا جزءا مهما آخر ، حيث عبرت تركيا عـــن إهتمامها بالتعامل مع الدول العربية بالأساس من منطلق الإستجابة للموقع الجيوسياسي الذي يفرض على تركيا الإهتمام بالبنية الإقليمية المحيطة كمصدر تهديد للأمن القومي أو لإقامة علاقات إقتصادية ذات فائدة للصـــالح الوطني .

المبحث الأول : أثر البعد المكاني على العلاقات التركية العربية

إن البعد المكاني في الجانب الجيوسياسي يدفع بإتجاه رسم وتحديد نمط العلاقات الدولية إلى حد كبير ويؤثر على أشكال التفاعل الدولي لتأخذ أبعادا تعاونية أو صراعية أو مزيجا بين هذه الأبعاد فالعلاقات التركية – العربية لا يمكن البحث فيها دون إستحضار الجغرافيا وما ورثته من قضايا توافقية أو خلافية في مجالات مختلفة .

فموقعها الجيوستراتيجي أضاف لها قوة متجددة كوسيط حضاري بين الشرق و الغرب مما يوضح دورها المهم مستقبلا فمن الواضح أنه منذ جاء حزب العدالة و التنمية إلى السلطة في تركيا في أعقاب فوزه في الإنتخابات التي جرت في 11 نوفمبر 2002 تحاول تركيا صياغة دورها الجيوسياسي وفقا ما يحقق أهدافها ومصالحها العليا ويعزز دورها ويبني مكانتها في المنطقة ، فتركيا تتمتع بموقع متميز وفريد ، حيث تتموضع وسط ثلاث مناطق حساسة هي : البلقان في شمالها الغربي ، و القوقاز (أذربيجان ، أرمينيا ، جورجيا) في شمالها الشرقي و الشرق الأوسط بما في ذلك المنطقة العربية في الجنوب فهي تجاور سوريا و العراق من الشمال وهي (تركيا) تشكل نقطة إلتقاء أوروبا مع جنوب غرب آسيا وتسيطر على مضيق البوسفور و الدردنيل اللذين يتحكمان بمداخل البحرين الأسود و الأبيض المتوسط ويدعم ذلك مساحتها الشاسعة ، حيث تأتي في المرتبة (34) في العالم بمساحة تقدر بـ (779،452 كم^2) لتكون بذلك أكبر من أي دولة أوروبية عدا روسيا الإتحادية ، ومن أكبر دول الشرق الأوسط وتقع (97%) من مساحتها في قارة آسيا و(3%) في قارة أوروبا ، ويفصل بين جزئيها الآسيوي و الأوروبي بحر إيجه ومرمرة ومضيقا البوسفور و الدردنيل وتعد هذه الممرات المائية من أشهر القنوات في العالم التي تصل البحار الداخلية بالمحيطات ، مما يكسبها أهمية إستراتيجية و إقتصادية ، لما لها من أهمية في نقل التجارة الدولية .[1]

[1] – عبير محمد عاطف الغندور،**جدلية بدائل التوجه السياسي التركي المعاصر**،**مجلة محكمة**، المجلد الثالث ،العدد السادس ،2010/03/27 ، ص381.

"أما فلكيا فتقع تركيا بين دائرتي عرض (36 - 44) شمالا وخطي طول (26 - 44) شرقا" مما أعطاها ميزة تنوع طبيعتها المناخية و التضاريسية فعمقها الطبوغرافي ومظهرها الهيدروغرافي أكسبها تنوعا في جغرافيتها من سهول وجبال وسواحل ووفرة مياه وشبكة واسعة من المجاري المائية و الأنهار الداخلية أو تلك التي تجتازها إلى دول أخرى (دجلة و الفرات).

العلاقة التركية مع دول الجوار وخاصة العربية منها يستحضرها البعد الجغرافي (الجيوبوليتيكي) بمجاليه المكاني و ما يتضمنه من حدود و إقتصاد و أمن و الديمغرافي وما يشتمل عليه من تداخل و إمتداد سكاني و أقليات ، مما جعل التواصل واردا حيث أنتج ذاكرة تاريخية مثقلة بالنواحي الإيجابية و السلبية تؤثر في إنتاج مصلحة متوافقة أو متناقضة و أعطى فرصة وقدرة على التهديد و التحكم أو التوافق و التصالح نتيجة التأثير و التأثر المتبادلين خاصة و أن المنطقتين كانتا تشكلان وحدة جغرافية وعقائدية قبل فك الإرتباط في الأرض في أعقاب الحرب العالمية الأولى و إنتهاء الخلافة الإسلامية (العثمانية) بتأسيس الجمهورية التركية عام 1923 .

لقد كان للمتغيرات و التحولات الإستراتيجية وتداعيات العولمة و الأزمات الدولية و الإقليمية التي طرأت على النظام العالمي وتداعياتها على المنطقة أثر كبير على الموقع الجيوبوليتيكي ونقل ذلك التأثير إلى العلاقات الدولية على التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية على وجه الخصوص وبالتوازي مع ركام مثقل من القضايا و الملفات ليس أقلها الحدود و الأراضي المتنازع عليها و المياه و الأمن و الأقليات و الحراك المجتمعي السياسي و الإجتماعي في معظم الدول العربية ، إضافة إلى الموروث التاريخي و الحضاري ،هذا الموقع التركي أكسبها أهمية إستراتيجية خاصة نظرا لوقوعها في قلب دوائر جيوسياسية تشكل محددات أمنية و إقتصادية ووفر لها إمكانية القيام بدور فاعل ومحوري في محيطها والمفتوح على إنتماءات حضارية و ثقافية مختلفة مما يؤهلها لتكون قوة إقليمية .[1]

[1] - المرجع تفسه ، ص 384 .

أو كما يقول Carterie Peter السكرتير الأسبق لحلف شمال الأطلسي " هي الدولة التي تضطلع بإمكانية المساهمة بدور فاعل في أزمات المحيط الأوروآسيوي ، القوقاز و البلقان و الخليج العربي و الشرق الأوسط " ويتأكد ذلك بشكل جلي وواضح من خلال رصد الفعل التركي النشط في قضايا المنطقة العربية (خصوصا غزة ، لبنان ، مصر ، ليبيا ، تونس ، سوريا...) و إهتمام تركيا بمجريات أحداثها ومحاولة الإستفادة من نتائجها و تقليل الخسائر الناجمة عن تداعياتها و آثارها .

كما يؤكد أن تركيا إعتمادا على موقعها الجغرافي إستقرت على خيارات أكثر تحديدا و إتجهت إلى البيئة الملائمة المعتمدة على إمكاناتها الذاتية .

فالعلاقات العربية التركية مثلا لا يمكن أن يتم تناولها بمعزل عن الجغرافيا وما ورثته من قضايا تعاونية أو خلافية (لواء الإسكندرونة ، الموصل ، كركوك ، التواصل التجاري ، المعابر إلى أوروبا ، العودة إلى الشرق) كما أن العلاقات مع إيران لم تدرس بعيدة عن شط العرب و الجزر الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى و أبو موسى) الإمتداد العرقي و الديني أما في الشق الإفريقي من العالم العربي فقد كانت للجغرافيا أدوار في قيام علاقات وتفجير صراعات (إقليم أوزوبين ليبيا وتشاد ومشاكل تشاد والسودان ومصر و السودان وجوارها) لقد جعل الجوار الجغرافي حركة الجماعات القاطنة في الوحدات السياسية متقاربة وذات إمتدادات على جانبي الحدود ، الأمر الذي أدى إلى قيام تداخلات ديمغرافية ولدت سمات مشتركة في اللغة و العرق و الحضارة وينصرف التأثير الناجم عن المحدد إلى قيام علاقات إقتصادية بين الدول بحكم إشتراكها في الموارد (اليورانيوم ، المياه).

تم تحديد كثير من المصالح الأمنية الداخلية العربية قد تم تحديد كثير منها بالفعل التركي خاصة ما تعلق بالحركات الإنفصالية أو النزعات التي تشترك فيها أطراف دولية ، أما المصالح التركية الدفاعية فتفرض أيضا عدم وجود جوار جغرافي معاد لها على حدودها وهي تتطلع إلى الدول العربية على إفتراض أنها حامية لأمنها في الحدود الجنوبية و من الصعوبة إفتراض تعرضها لأي إعتداء قد يقع عليها من هذه الدول أو عبر أراضيها، [1]

[1] – صايح فلاح مقداد السرحان ،**أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية العربية 2002–2011** ، **المجلة الأردنية للعلوم الإجتماعية** ، المجلد السادس ، العدد الثاني،2013/05 ،ص225.

وفق ذلك كله ترى تركيا أن عليها إستغلال موقعها في المنطقة لتحقيق تلك المصلحة وذلك إنطلاقا من الفرضيات التالية :

1- تتحكم تركيا في مواقع إستراتيجية للعديد من الدول العربية جغرافيا و أمنيا ومنها العراق وسوريا.

2- جانب الحدود : حيث تعد الحدود من أهم القضايا السياسية و الأمنية التي تؤثر في العلاقات التركية العربية وهنالك قضايا خلافية حول (الموصل ولواء الإسكندرونة).

3- إن الوجود الجغرافي التركي قد ساعد تركيا على إمتلاك القدرة على التهديد و التحكم بمصالح الوطن العربي ، مما دفع الجانب العربي إلى إستعمال أوراقه الإقتصادية و الأمنية لموازنة هذه القضية وغيرها من القضايا المعلقة مع تركيا ، مما خلق حالة من الردع بين الطرفين.

4- إن حل المشكلات الجغرافية و الوصول إلى تسوية فيها يمكن أن يصل إلى حد الرضا أو حد الصدام بين العرب و الأتراك لقد شكل الموقع الجغرافي لتركيا حالة من التضارب بين موقعها الإقليمي وموقعها الدولي ، فحين حاولت التوجه غربا ساهم ذلك بزعزعة موقعها الإقليمي وما أن تنبهت إلى ضرورة ترميم علاقاتها بالجوار العربي و العمق الإسلامي حتى إصطدمت بتطلعها الأوروبي و الدولي فالوضع الجغرافي لتركيا فرض عليها أن تتحرك ضمن مجموعة من الدوائر من ضمنها الدوائر العربية أما إتصالها الدولي فإتخذت منه خطا متقدما في مواجهة الإتحاد السوفياتي سابقا أولا ثم منفذا إلى أوروبا أما على مستوى الدائرة العربية وبحكم إتصالها الجغرافي مع العراق فقد عاشت المشكلة الكردية وقضية الإختراق للأراضي العراقية للتعامل مع الأكراد في موقعهم خلف حدودها وما خلقه هذا التعامل من تضاد مع الولايات المتحدة و الغرب من المفاهيم الأمريكية لقضية حقوق الإنسان والديمقراطية وحق تقرير المصير.[1]

[1] – إحسان غوركان ، **تركيا في الجيوسياسية الجديدة و آثارها في مستقبل العلاقات العربية التركية** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 1995 ، ص 56 ، 57 .

المبحث الثاني : أثر البعد التاريخي على العلاقات التركية العربية

يرتبط العرب و الأتراك بروابط تاريخية وجغرافية وثقافية ودينية يندر وجودها بين أمتين على ظهر المعمورة ، حيث أكدت الدراسات التاريخية أن العلاقات العربية – التركية لن تبدأ بفتح **السلطان سليم الأول** الشام ومصر عام (1516 - 1517) بل هي أقدم من ذلك بكثير ، إذ أن وجود العنصر العربي سجل في الجيش العثماني منذ عهد أورخان عندما تسرب العرب إلى الممتلكات التي إستولت عليها الدولة العثمانية حتى أقصى غرب البلقان .

فأول إتصال للعرب بالأتراك كان عام (54 هـ) حين عَبَرَ **عبد الله بن زياد** ، والي خراسان زمن معاوية بن أبي سفيان نهر جيعون و إستولى على بخاري و رامدين وبيكن من بلاد الترك في ما وراء النهر ، ثم إختيار ألفي مقاتل تركي و أرسلهم إلى العراق ، حيث أسكتهم البصرة ، كما يروي الطبري في تاريخه .

بعد هذا الإتصال تتابعت الفتوحات الإسلامية في بلاد الترك إلى أن إنتسب الأمر لهم بعد مقتل خاقان الترك « كورصور» على يد القائد العربي **نصر بن بشار** في حدود 123 هـ / 738 م بعد إعتناق القبائل التركية الإسلام ، تحول الأتراك إلى حماة الإسلام و المسلمين في الدولة العباسية ومنذ منتصف القرن الحادي عشر الميلادي توحد العراق وخراسان وبلاد الشام و أصبحت جميعا تخضع لسيطرة الأتراك السلاجقة قادة جيوش الدولة العباسية وخلال عشرة قرون كاملة من تاريخ الإسلام و المسلمين تصدى الأتراك لكل الغزوات الصليبية و المغولية و الصهيونية " وكانت معركة ملاذ كرد " أو " معركة ذات الأكفان" التي جرت في 26 آب علم 1071 فاتحة معارك مشرفة لا تنتهي في الدفاع عن الإسلام و المسلمين ويروي التاريخ أن أول من تصدى للجيوش الفرنجية هو القائد التركي الشاب قلج أرسلان. [1]

وعام 1144 إستطاع القائد التركي السلجوقي **عماد الدين زنكي** البدء في أولى محاولات توحيد بلاد الشام بدءا من مدينة حلب بعدما إستطاع تحرير مدينة الرها التاريخية « أورقة حاليا» من أيدي الفرنجة محطما

[1] –أحمد نوري النعيمي ،**النظام السياسي في تركيا** ، عمان : دار زهران للنشر والتوزيع ، ط1 ،2011 ،ص 24.

أول دولة من دول الفرجية الأربع التي أسسها الفرنجة في المشرق المسلم ولما توفي **عماد الدين زنكي** الذي وحد بلاد الشام ومصر وحرر بيت المقدس وطرد الفرنجة نهائيا من بلاد الشام كلها .

وفي عام 1260 وبعد أن إجتاح المغول « التتار» بغداد وبلاد الشام ووصلوا مدينة غزة ، كان للقائدين التركيين قطز ونائبه بيبرس جولة أخرى مظفرة في عين جالوت التاريخية التي أوقفت الزحف المغولي الكاسح وردته على أعقابه .

وخلال أربعة قرون كاملة من الحكم العثماني لبلاد الشام ومصر وباقي أجزاء الوطن العربي إمتزج الدم العربي بالدم التركي في معارك لا تنتهي دفاعا عن الإسلام و المسلمين بدءا من شمال إفريقيا وحتى سواحل البحر الأحمر في وجه محاولات إسبانية وبرتغالية لا تنتهي لإحتلال البلاد العربية بدءا من المغرب و الجزائر و إنتهاءا بالأماكن المقدسة مكة و المدينة المنورة .

لقد بلغ التفاعل العربي – التركي ذروته في العهد العثماني وما يؤكد ذلك تاريخيا المآثر العثمانية البارزة في المجتمع العربي ، تلك المآثر الممتدة بإمتداد عمر الهياكل العثمانية ووجودها حتى في أصغر الشرائح الإقتصادية و الإنسانية و الإجتماعية في المدن و الأرياف العربية وما يؤكد ذلك بقاء مواريثها الدقيقة حية فاعلة في الحياة العربية حتى بعد تلاشي الوجود العثماني وسقوط الإمبراطورية العثمانية.

وكان صمود السلطان العثماني **عبد الحميد الثاني** يوجه الضغوط الصهيونية و إغرائها الهائلة أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين آخر مآثر العثمانيين في الدفاع عن الإسلام و المسلمين.

ورغم أن العرب و الأتراك تقاسموا مشقة الصراع ضد الصليبيين وتوحدوا ضمن الدولة العثمانية ما يناهز أربعة قرون لكنهم شهروا إنهيارا في النهاية ، حيث أن الدولة العثمانية قد إنهارت في الحرب العالمية الأولى وقد ترك قيام الثورة العربية الكبرى في أذهان الأتراك صورة سلبية عن العرب [1] ، فهذه الثورة إضافة إلى ما مارسه **جمال باشا** من بطش وتنكيل أصبحت تهما بتبادلهما العرب و الأتراك على مر العصور وتركنا أثرا

[1] – المرجع نفسه ، ص 32 .

بليغا في نفوس الطرفين ، مما أثر على العلاقة لسنوات طويلة ولكن الأمور تبدلت مع الزمن و أصبحت السياسات لكلا الطرفين تقر وفقا للمصالح أكثر من المشاعر وبعد إنهيار الدولة العثمانية أسس **مصطفى كمال** دولة تركيا الحديثة وقد أظهر عداءا للعرب أثر من جديد على العلاقات العربية التركية .

وقد أخذت تركيا تولي المنطقة العربية إهتماما بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها وزاد هذا الإهتمام حينما بدأت الولايات المتحدة تتجه بدورها إلى تلك المنطقة منذ عام 1942 وكان لإعتراف تركيا بإسرائيل عام 1949 ثم تبادل العلاقات الدبلوماسية معها على مستوى السفراء سببا جديدا لتوتر العلاقات العربية التركية ، حيث نرى أن تركيا قد إشتركت مع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في مستهل عام 1901 في تأسيس منظمة قيادة الشرق الأوسط ، إلا أن هذا المشروع لم يدخل حيز التنفيذ نتيجة رفض الأقطار العربية له وعلى الرغم من ذلك فقد إستطاع الغرب بلورة مشروع قيادة الشرق الأوسط في 1955 وذلك عن طريق تأسيس حلف بغداد وقد كان لإنضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي أثرا على العلاقات التركية العربية التي وصلت إلى حافة الهاوية وقد طرأت تغيرات جذرية على السياسة الخارجية التركية نحو الوطن العربي منذ عام 1964 وذلك نتيجة الأزمة القبرصية و أسباب إقتصادية و إنتخابية داخلية مع الوطن العربي خدمة لمصالح تركيا القومية وقد خفت حدة التوترات في فترة الستينات و السبعينات إلى أن عادت في الثمانينات حينما بدأت تركيا مشروع تطوير جنوب شرق الأناضول فيما سمي بمشروع (الغاب) وقد أصبح مشكلة مركزية بين كل من تركيا من جهة وسوريا و العراق من جهة أخرى في عقد التسعينات ، ثم بدأت مشكلة حزب العمال الكردستاني داخل تركيا من عام 1973 و إدعاءات تركيا أن سوريا تدعم التمرد الكردي في تركيا الذي يقوده حزب العمال الكردستاني التركي (PKK) بزعامة " **عبد الله أوجلان**".[1]

أما في الأعوام 1994 – 1997 فقد كانت بدايات التحالف الأمني مع إسرائيل في العام 1994 ثم العسكري والإستراتيجي في عام 1996 وتوقيع إتفاقيات أمنية 1996 وذلك ما أثر على العلاقات العربية-التركية حيث وصلت التوترات إلى ذروتها في العام نفسه وكادت أن تؤدي إلى مواجهة عسكرية بين سوريا

[1] –وليد رضوان ،**العلاقات العربية التركية** ، بيروت:شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1،2002،ص46.

وتركيا إلى أن تم توقيع إتفاقية " أمنية"،ثم بدأت هذه العلاقات تشهد تقدما حثيثا ، حيث فاز حزب العدالة و التنمية في إنتخابات العام 2002 وبعدها تعمقت العلاقات بينهما حتى بانت تركيا تلعب دور الوسيط في المنطقة. [1]

إن إجمال العلاقات العربية التركية من منظور العقيدي يقتضي أن نلمح ولو بصورة موجزة إلى أهم العوامل التي أثرت على تباين هذه العلاقات وهي :

1- المستشرقون و المبشرون فقد إلتقط بعض الكتاب الأتراك و العرب كل من جهته أنماط الصورة المقلوبة التي رسمها المبشرون و المستشرقون الذين إستطاعوا أن يصفوا كل طرف بصفات معادية للطرف الآخر.

2- الصهيونية التي كانت على خلاف كبير مع الدول العثمانية وخاصة خلال الأعوام 1896 – 1902 م وهي الفترة التي شهدت محاولات ثيودور هرتزل إنشاء دولة يهودية في فلسطين .

3- التطرف القومي الذي يغذيه الغرب في سبيل تمزيق اللحمة بين الطرفين و قد أحسن هؤلاء إستغلال الدين كفارق بدل أن يكون هامش تلاقي خاصة و أن تركيا تعيش حالة تغريب من عدم القدرة على فهم إنتماءاتها العقائدية فهي دولة علمانية ولكن معظم سكانها مسلمون ونسبة الملتزمين منهم عالية.

يرى الإسلاميون الملتزمون في تركيا إستحالة تطبيق القوانين المستوردة و المخالفة للشريعة ولذا فقد بدأت الحركات بالتحرك السري حيث إستطاعت رئاسة الشؤون الدينية أن تنتزع ميزانية لها قدرت بحوالي[2] 26 مليون دولار أكثر من 81 ألف موظف وداعية وبلغ عدد المساجد أكثر من سبعين ألف مسجد وفي عام 1990 م كان في تركيا أكثر من 210 آلاف طالب في المدارس الدينية المتوسطة و أكثر من 100 ألف في المدارس الدينية الثانوية و أخذت مدارس النور (إتباع الشيخ سعيد النورسي 1876 – 1960م) تنتشر

[1] – المرجع نفسه ،ص41.

[2] –عبد الجليل التميمي ، **أهمية الموروث التاريخي العربي العثماني وتأثيره في العلاقات العربية التركية** ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،ط1 ،1997 ،ص32

بشكل واسع وبلغت معاهد الوعظ و الإرشاد 466 معهدا وبلغ عدد المنتسبين لها حوالي نصف مليون أن المسألة الدينية في تركيا أمر معقد فهي تعكس خلافا إجتماعيا ومذهبيا وطائفيا وفي نفس الوقت صراع سياسي وثقافي.

تحرص التيارات السياسية في تركيا على الإتصال بالحركات الدينية الموجودة في الجوار بشكل أصبح واضحا أما الفواعل الخارجية الهامة التي ساهمت في تنامي الحركة الإسلامية في تركيا فقد تمثلت في :

- الثورة الإسلامية التي تفجرت في إيران (1979 م) بالرغم من الإختلافات المذهبية بين السنة و الشيعة.
- حرب الخليج الثانية التي فسرها جزء ليس بالقليل من الرأي العام التركي بأنها مؤامرة تهدف إلى أضعاف المسلمين ونهب ثرواتهم و إلى أضعاف تركيا من خلال تأسيس دولة كردية في شمال العراق وزيادة إرتباط أنقرة بالغرب.[1]

[1] – مسلم طلعت ، **قضايا ومتطلبات الأمن العسكري في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي و العشرين** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 1994 ، ص 86 .

المبحث الثالث : مجالات التعاون و التنافر بين تركيا و العرب

بغض النظر عن الإتفاق أو الإختلاف فهناك مصالح تشكل مطالب لكل من العرب و الأتراك كل منهما لدى الآخر وقد تكرست هذه المصالح عبر العلاقات التاريخية بينهما وعلى تفهم العلاقات بين البلدين بأن يكونوا على بيئة من هذه المصالح حتى يكونوا قادرين على تنسيق العلاقات بينهما.

1- المصالح العربية :

تتركز المصالح العربية لدى تركيا في مصالح دفاعية و إقتصادية و أمنية داخلية ، بالإضافة إلى المصالح الثقافية الخاصة بمنظومة القيم المشتركة بين العرب و الأتراك .

أ- المصالح الدفاعية و الأمنية :

تمثل تركيا جدارا دفاعيا شمال الوطن العربي وتشكل نطاقا للأمن يفصل البلدان العربية عن مصادر التهديد في الشمال من أوروبا ومن مصلحة العرب ألا يوجد على أرض تركيا من يمكنه أن يشكل الخطر على أمن العرب و ألا تكون تركيا نفسها مصدرا لتهديد الوطن العربي أو أن تكون قاعدة لقوات أجنبية تعتدي على أراضيها و بالإضافة أيضا أن للعرب مصلحة أكيدة في عدم تشجيع تركيا الأكراد في الوطن العربي على تحقيق النزعة الإنفصالية .

ب- المصالح الإقتصادية :

يعتمد الإقتصاد العربي على تركيا في مجال المياه وهناك بلدان عربية تستورد بعض إحتياجاتها من تركيا وتكاد تتحكم تركيا في تجارة الوطن العربي بالكامل مع دول البحر الأسود وتعد تركيا معبرا هاما للنفط العراقي إلى البحر المتوسط من خلال خط أنابيب النفط.

ج- المصالح الثقافية :

ترتبط المصالح الثقافية العربية بالحفاظ على منظومة القيم التي جمعت العرب وتركيا فترة طويلة من الزمان كانت فيها تركيا مقر الخلافة الإسلامية.[1]

[1] - محمد نور الدين ، **تركيا في زمن التحول** ، القاهرة : رياض الريس للكتب و النشر ، ط1 ،1997 ، ص 104 .

2- المصالح التركية :

لتركيا بدورها مصالح في المنطقة العربية تسعى إلى تحقيقها ولكن هذه المصالح يمكن التعبير عنها دائما بشكل مختلف ، فما قد يعتبره البعض مصلحة تركية قد لا يجده العرب كذلك ، فهنالك مصالح عربية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال تركيا و إن لم تتحقق من خلال تركيا حين أن هناك مصالح لو تحققت لدى العرب فهي خير لتركيا وإن لم تتحقق فإن تركيا تستطيع أن تحققها لدى جهات أخرى وكما هو الحال في المصالح العربية، فإن المصالح التركية لدى العرب يمكن أن تنقسم بدورها إلى مصالح دفاعية ومصالح أمنية داخلية ومصالح إقتصادية وثقافية.

أ- المصالح الدفاعية :

تتلخص في ألا تتعرض للتهديد من هذه الدول سواء كان هذا التهديد من الدول العربية نفسها أو أن تستخدم أراضي البلدان العربية بواسطة طرف أو أطراف أخرى لتهديد أمن تركيا وهناك من قد تراه تركيا من خطر في إتحاد أو وحدة بلدان عربية أو الوحدة العربية شاملة لكن مثال هذا التصور لا يستقيم إلا إذا صاحب هذه الوحدة ما يمكن أن يؤدي إلى التهديد للأراضي التركية.

ب- المصالح الأمنية الداخلية :

تعد القضية التركية و علاقاتها بالوطن العربي من أهم مصالح تركيا لدى الوطن العربي وتقتضي ألا تقام دولة كردية و ألا تسمح دولة عربية بالحركة الإنفصالية الكردية من أن تبني لها قواعد على أراضيها وتقتضي المصالح أمنية تركية الحفاظ على الوحدة الأراضي العراقية .[1]

ج- المكانة الإقليمية :

تسعى تركيا إلى تحقيق مكانة إقليمية خاصة لكن هذه المكانة تتأثر بإحتلال أو توحد البلدان العربية خاصة التي تجاورها مباشرة وقد حاولت تركيا طرح مبادرات لأن يكون لها دور فاعل ومؤثر في المنطقة العربية كما ظهر ذلك في الحرب على غزة و المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية.

[1] - محمود علي داود ، **العلاقات العربية التركية و العوامل المؤثرة فيها** ، **مجلة المستقبل** ، السنة الخامسة ، العدد 45 ، 1996 ، ص 62 – 69.

د- المصالح الإقتصادية :

يبدو الوطن العربي وخاصة البلدان العربية ذات الفوائض المالية هي أنسب الدول لتحقيق المصالح الإقتصادية التركية عن طريق الإستثمارات العربية داخل تركيا .

من خلال ما سبق نجد أن هنالك مصالح متبادلة بين العرب و الأتراك على مختلف المستويات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و الأمنية وهي مصالح ساهمت بشكل كبير في السعي الدائم من الجانبين لتطوير العلاقات بين بعضهم البعض.

حيث أن مراجعة تحليل المصالح العربية التركية ومخاوفهما و أسباب قلقهما أدى إلى إكتشاف أن هناك مجالات لإتفاق الطرفين في بعض القضايا ، حيث تقترب المواقف العربية التركية بينما تختلف وتتناقض في قضايا أخرى وتبدأ محاولات تنظيم العلاقة بين أية أطراف بتحديد مواقع التقاطع ، حيث تتفق المصالح أو المخاوف ومواقع الإختلاف فيها وتزداد أهمية ذلك عند طرح تغيير النظام الإقليمي السائد في المنطقة.

أولا – مجالات التعاون و الإتفاق :

وسنتناول ذلك على النحو التالي : [1]

1- المجال الإقتصادي :

بني الإقتصاد التركي تاريخيا على الإرتباط بالإقتصاد الغربي و الأوروبي تحديدا ومع تفاوت الأرقام بين مرحلة وأخرى ، فإن أكثر من 52 بالمائة من التبادل التجاري لتركيا اليوم هو مع الإتحاد الأوروبي و65 بالمائة منه مع دول منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية .

ومن أصل أكثر من 300 مليار دولار حجم التجارة الخارجية التركية عام 2007 فإن حصة الوطن العربي تقارب 17 مليار وهو رقم مقبول ، لكنه دون الحجم الممكن بلوغه، حيث تحتاج العلاقات الإقتصادية بأبعادها المختلفة إلى مزيد من التطوير والمتابعة .

[1] – إحسان غوركان ، **تركيا في الجيوسياسية الجديدة و آثارها في مستقبل العلاقات العربية التركية** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية،ط1 ، 1995 ، ص 4

ومما لاشك في أن القدرات الإقتصادية للطرفين كبيرة و الأهم أنها متنوعة ولا تتضارب في كثير من المجالات وتركيا بلد طموح وناهض صناعيا وزراعيا ويمكن أن يكون الوطن العربي سوقا مهمة للمنتجات التركية وهي كثيرة.

كما يعني الوطن العربي نقصا في سد إحتياجاته من المواد الغذائية ويمكن لتركيا أن تسد هذا النقص ولاسيما عبر مشروع تنمية جنوب شرق الأناضول (الغاب) ، حيث تتوافر الحرارة الملائمة و المياه الوفيرة لزراعات كثيرة وفي المقابل ، فإن تركيا تحتاج إلى موارد كبيرة للطاقة تلك التي ينعدم وجودها في تركيا .

وهنا يمكن للوطن العربي أن يكون ظهيرا لتركيا في سد إحتياجاتها من النفط والغاز الطبيعي ضمن أسعار تفضيلية .

ويشكل النفط 44 بالمائة من إستهلاك تركيا للطاقة وتنتج تركيا حوالي 5،2 مليون طن من النفط الخام سنويا وكان ذلك يعادل 14 بالمائة من إستهلاكها للنفط عام 1993 ، لكنه لا يتعدى 7 بالمائة ، إذ تستهلك تركيا حوالي 30 مليون طن سنويا .

ورغم أن الوطن العربي منتج للنفط والغاز الطبيعي ، فإن ثلث واردات تركيا من النفط يأتي من روسيا ومثلها من إيران .[1]

وبلغت فاتورة تركيا السنوية على صعيد النفط ، مثلا : في عام 2007 حوالي 18 مليار دولار ، منها 5 ملايير من السعودية والعراق وسوريا ، فيما هي 13 مليار من إيران وروسيا.

كذلك تستورد تركيا أكثر من 80 بالمائة من الغاز الطبيعي من روسيا (ستون بالمائة) ومن إيران (عشرون بالمائة) ونظرا إلى تجاورها الجغرافي مع الوطن العربي كما أنه نظرا إلى وجود خطوط أنابيب قائمة بينها وبين العراق و إمكانيات مد خطوط أخرى من الخليج ومصر إليها عبر الأردن وسوريا ، يمكن أن تعد تركيا في هذا المجال ممرا ومركزا لتوزيع النفط و الغاز إلى أوروبا التي تحتاج بشدة إلى هاتين المادتين ، بحيث يمكن أن تقلل من إعتمادها على الغاز الروسي مقابل زيادة العامل العربي.

[1] – عماد الضميري ، **تركيا و الشرق الأوسط** ، مركز القدس للدراسات السياسية ، ط1 ،2002 ، ص 68 .

ومن المميزات الجغرافية للتعاون العربي – التركي على صعيد الطاقة مجاورة تركيا لبلد غني بالنفط وموارد الطاقة مثل العراق ، كما تخزن سوريا إمكانات كبيرة في هذا المجال وتتطلع تركيا إلى أن يكون النفط العراقي من المصادر الأساسية لرفد خط نابوكو للطاقة المزمع إنشاؤه في السنوات القليلة المقبلة فضلا عن وجود خط كركوك – يومور طاليق .

وهذا الجوار الجغرافي يتيح أيضا التعاون في المشاريع المائية من جهة عبر تقنين الحصص القانونية للبلدان الموجودة على ضفاف الأنهر المشتركة ومن جهة ثانية وخارج الحصص أعلاه عبر إقامة مشاريع مائية تجارية ذات جدوى على الصعيدين الزراعي و مياه الشرب .

ولا شك في أن التجاور الجغرافي لتركيا مع الوطن العربي يسهل أيضا من التواصل على صعيد السياحة المتبادلة خصوصا أن لدى الطرفين أماكن ممتازة للسياحة الطبيعية و الدينية ولاشك في أن تسهيل إعطاء الفيزا أو إلغائها سيكون خطوة ثورية على هذا الصعيد وقد جاء إتفاق إلغاء تأشيرات الدخول لمواطني تركيا وسورية بدءا من 13 تشرين الأول 2009 واحدة من أهم الخطوات المادية و المعنوية في النموذج المفترض في التعاون بين تركيا و الوطن العربي و المطلوب توسيع هذه الخطوة لتشمل إلغاء تأشيرات الدخول بين تركيا والدول العربية الذي ستكون له آثار كبيرة جدا على كل المستويات .

2– المجال السياسي :

غالبا ما كانت الأفكار السياسية تسبق الخطوات العملية في عالم التعاون بين الدول و الجماعات و إذا كانت العلاقات العربية – التركية قد عرفت عقودا طويلة جدا من الجفاء و التباين وصولا إلى تناحرات مباشرة في بعض الأحيان ، فإن المشترك العثماني الإيجابي ، الذي كان عنوانا لوحدة أراضي المشرق و المغرب العربيين و الأناضول يشكل الأرضية الكامنة في أية إستعادة للعمل المشترك بين شعوب المنطقة.[1]

لقد كان العرب أكثر الشعوب المنضوية تحت الراية العثمانية إخلاصا للدولة وعلى إمتداد القرن التاسع عشر كانت أوراق السلطنة تتهاوى واحدة تلو الأخرى في البلقان وصولا إلى القوقاز وبقي العرب مخلصين

[1] – المرجع نفسه ، ص 70 ، 1 7 .

لوحدة الدولة حتى في أحلك لحظات الدولة بعد حربي البلقان عامي (1912 و 1913) وحتى عندما كانت السلطنة تترنح تحت ضربات الحلفاء كان الأمير عبد الله بن الشريف حسين يدعو في رسالة إلى جمال باشا عام 1916 إلى إستمرار الرابطة العثمانية مع التجاوب مع مطالب عربية متواضعة في تحسين وضعهم داخل الإدارة

لكن رفض جمال باشا للمطالب العربية كان سببا لتداعيات أكبر من قدرة الطرفين العربي و التركي على التفاهم ومواجهة المخططات الإستعمارية الفرنسية و الإنكليزية التي تجسدت عبر إتفاقية سايكس – بيكو.

أن المخاطر والتهديدات المشتركة المستجدة كانت مسرعة للتضامن العربي – التركي ، لكن ما كان لهذا التضامن أن يتطور إلى تعاون إستراتيجي و إتفاقيات غير مسبوقة بين تركيا من جهة وكل من سوريا و العراق و مجلس التعاون الخليجي من جهة ثانية لو لم تكن المكونات الثقافية و الحضارية و الذهنية و الإحساس بالمصير المشترك واحدة لدى الطرفين .[1]

إن المكونات الأيديولوجية أكثر من ضرورية كقاعدة للتعاون الإيجابي بين المجتمعات العربية و التركية و بها يمكن مواجهة التحديات و التهديدات بفاعلية أكبر ، حتى إذا أضيفت المصالح المشتركة كعامل إضافي للتعاون أمكن للعرب و الأتراك أن يعاونوا ككتلة واحدة في هذه المنطقة من العالم الدائمة الإستهداف من القوى الخارجية و إمتدادها المحلية المتمثلة بإسرائيل .

أ- الحـــدود :

لقد كان مشهد " إزالة الحدود " بين سوريا وتركيا في 13 تشرين الأول 2009 وحمل أكثر من عشرين وزيرا في البلدين الحاجز الذي كان يفصل بين البلدين عند نقطة الحدود و إلغائه عملا رمزيا إلى حد كبير يعكس كيف يمكن للعلاقات بين الشعوب أن تتطور إذا إمتلكت الدول إرادة سياسية شجاعة في هذا الإتجاه وقد تجاوزت تركيا وسوريا الكثير من الخلافات عندما أسستا مجلس التعاون

[1] – المرجع نفسه ، ص 82 .

الإستراتيجي ألغتا تأشيرة الدخول بينهما بل أيضا إقامة مناورات عسكرية مشتركة في نيسان 2009 ، بعدما كاد البلدان يدخلان حربا في خريف 2008 .

وإذا كان تأسيس مثل هذه المجالس يستجيب لمصالح البلدان المعنية و التحديات المشتركة ، فإنه ينسجم أيضا مع متطلبات الجغرافيا و التاريخ و العمق الحضاري المشترك إن شعار " حكومة واحدة لدولتين " الذي أطلقه وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو في صيف 2009 يصلح للمرحلة التي مرت بها العلاقات بين البلدين ويمكن توسيع هذا الشعار ليكون " حكومة واحدة لثلاث دول أو عدة دول "،إن تطوير علاقات تركيا و العرب بهذه الطريقة يخلق ديناميات تنعكس إيجابا على قضايا أخرى.

ولا شك في أن مواقف تركيا المشرفة في العقد الأخير ضد سياسات إسرائيل العدوانية عامل مهم في تأكيد الروابط الأخلاقية المشتركة بين الطرفين العربي و التركي ، كما أن المناورات العسكرية المشتركة بين الجيشين التركي و السوري في ربيع 2009 ، التي كانت الأولى من نوعها بينهما تحمل على التفاؤل الكبير وهو أن العلاقات بين العرب (سوريا)وتركيا تتجاوز أيضا الرابطة الأخلاقية و[1] الحضارية المشتركة لتؤكد مصلحة الطرفين الوطنية في العمل المشترك و الأخوي على كل الصعد ، إن القضية الفلسطينية كانت وستبقى تجسيدا لوحدة الوجدان العربي و التركي ولوحدة الوعي بالتحديات التي تواجهها المنطقة من الخارج.

ب- المسألة الكردية :

هي المسألة الثانية المشتركة التي تشكل تحديا للطرفين ولاسيما النزعة الإنفصالية للأكراد في شمال العراق ، وفي المنطقة وإذا كان العرب و الأتراك متفقين على ضرورة الحفاظ على الخاصية الوحدوية للمنطقة ولاسيما في العراق ، يجب ألا يكون ذلك أيضا على حساب زيادة التوتر و الهوة في العلاقات بين الأكراد من جهة وكل من العرب و الأتراك من جهة أخرى .

ج- مسألة الميـــاه :

[1] - محمد نور الدين ، **تركيا و العالم العربي علاقات محسوبة** ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 169 ، أفريل 2007 ، ص 183 .

رغم أنها تقع في الحيز المشترك للتعاون ورغم أن التوترات السياسية من جراء هذه المسألة تراجعت إلى حد كبير لكنها تبقى أحد التحديات البارزة في العلاقات الثنائية والتوصل إلى إتفاق نهائي وعملي وواقعي هو أكثر من ضرورة ملحة منعا لتجدد المشكلة عند أي منعطف توتر سياسي جديد.

د- مسألة قبرص :

هي مسألة حيوية جدا لتركيا و أمنها القومي إن سلوك سياسة عربية دقيقة تجاه هذا الموضوع سيكون له أهمية لإبقاء العلاقات العربية – التركية جيدة فقبرص تقع قبالة السواحل العربية وليس من مصلحة العرب إتباع سياسة معادية لقبرص اليونانية التي دعمت تاريخيا العرب في صراعهم مع إسرائيل لكن في الوقت نفسه ،هناك واقع تعترف به ، حتى قبرص اليونانية وهو أن هناك مجتمعا مستقلا ، هو قبرص التركية يرتبط بتركيا إرتباطا قويا .[1]

وهذه المشكلة حيوية جدا لتركيا ، وتبعا لها ترسم الكثير من السياسات التركية الخارجية وهو ما يجب أخذه في الإعتبار عربيا فضلا على ضرورة الأخذ في الإعتبار وجود كيان آخر في الجزيرة قبالة السواحل العربية هي قبرص التركية بمعزل عن إرتباطها ببلد آخر هو تركيا.[2]

هـ- مسألة الملف النووي الإيراني :

يمكن أن تكون عنوانا للتعاون بين العرب و الأتراك و أيضا بين العرب و إيران للضغط من أجل شرق أوسط خال من السلاح النووي ، حيث تنفرد إسرائيل بإمتلاك هذا السلاح.

فسياسة تركيا إزاء إيران أو بتحديد ملفها النووي ، كانت ولازالت تتسم بالحذر الشديد على الرغم من أن إيران وتركيا ترتبطان بعلاقة إقتصادية وثقافية وثيقة ، كما هو معروف رفضت تركيا أكثر من مرة إستخدام أراضيها كمعبر لإرسال مساعدات عسكرية إيرانية لحزب الله في لبنان وهي غير مطمئنة من برنامج إيران النووي ، كونه يهدد عمقها الإقليمي والإستراتيجي ، فما ساعد تركيا في الحضور هو تعاظم النفوذ الإيراني في المنطقة وما نتج عنه من ظهور الفتنة السنية – الشيعية التي دفعت

[1] – المرجع نفسه ، ص 184 ،185.

2 – فاروق بدران ، **موجز التجربة التركية المعاصرة** ، الأردن : دار الفرقان للنشر و التوزيع ، ط3 ،2014 ، ص 52 .

بإتجاهها إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ، حيث ظهرت مقولات على لسان الملك الأردني عبد الله الثاني مثل: " الهلال الشيعي" ، ومقولات للرئيس السابق مبارك مثل : " عدم إنتماء الشيعة العرب للبلدان التي يقطنون فيها بل للخارج " ، و"وجود مشروع إيراني لتشبيع المنطقة وتفريسها " وذلك على لسان الملك السعودي ، حيث يتبين لنا من خلال هذه المقولات زيادة الحضور التركي مقابل إنحصار الدور الإيراني في المنطقة ، وقد لعب الضعف العربي دورا في تسريع تقبل الدور التركي ، لاسيما من جانب الأنظمة المتوجسة من النفوذ الإيراني والشيعي ، وكان رهان هؤلاء أن البعد السني من الإسلام التركي المتمثل حاليا بحزب العدالة والتنمية قد يكون له دوره في جذب تركيا إلى لعب دور مضاد أو على الأقل كابح للنفوذ الإيراني المتزايد .[1]

لكن مجرد النظر إلى عوامل القوة التي تمتلكها إيران وتركيا يفضي إلى إستنتاج أن الأجواء التنافسية الطبيعية بين بلدين مهمين لجهة الموقع الجغرافي ولجهة القدرات الصناعية والبشرية والعسكرية ، لكن من الزاوية التركية لم يكن لسياسة تعدد الأبعاد أن تنجح فيما لو وضعت أمامها هدف إضعاف إيران أو سوريا أو روسيا ، إن من يسعى لإضعاف الآخر لا يعمل على تعميق التعاون معه ، وهكذا قدر للسياسة الخارجية التركية أن تحرز نجاحا لفتت إليها الأنظار خلال السنوات القليلة الماضية .

3- التطلع التركي لدور قيادي فاعل في المنطقة :

تقدم تركيا برنامجها السياسي من خلال التركيز على مبادئ الكمالية الستة التي جعلت منها ثوابت أيديولوجية وطورت مفاهيمها السياسية والفكرية ومسالكها الإقتصادية بشكل نقلها من دولة قسمت ولاياتها بين القوى العظمى إلى دولة ذات حضور في الإستراتيجيات السياسية الدولية ، في وقت تفتت فيه المواريث السياسية و الثوابت القومية العربية ، لذا فقد عملت تركيا على أن تكون الدولة الأهم في المنظومة الشرق أوسطية المتشكلة و القائمة على أسس المواصفات الأمريكية أولا ثم الأوروبية ثانيا.

---

1 - محمود خليل يوسف القدرة ، **"تطور العلاقات السياسية التركية – السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية 2007 – 2012 "**، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في دراسات الشر ق الأوسط ، جامعة الأزهر ،غزة ، 2013)، ص 27 ، 28 .

بعد أكثر من سبعين عاما على فك الإرتباط العربي – التركي إثر الإنهيار العثماني بدأت التكوينات التاريخية المنفصلة تقود إلى إفتراق بين الأمتين وبدأ ذلك يتطور في مفهوم وثوابت التوجهات العلمانية التي قادها مصطفى كمال أتاتورك ، حيث إندفعت النخب الحاكمة التركية نحو بناء سياسة ديمقراطية تمثلت بإنفتاحه على الغرب ويؤمن أن المصالح التركية البراغماتية هي فوق كل إعتبار سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي .

يشير خطاب حكومة العدالة و التنمية إلى دور تركي نشط في المساعدة في معالجة الخلافات العربية – سواء الداخلية أو البينية- بما يزيد من قدرتها على النهوض بمسؤولياتها في عملية السلام وقد أشار داود أوغلو بعد توليه وزارة الخارجية إلى أن دورة أنقرة يتجاوز تحقيق المصالحة بين الفلسطينيين وبين اللبنانيين كي يشمل دفع عملية المصالحة العربية – العربية بشكل عام ، لاسيما بعد وصول الرئيس الأمريكي أوباما للحكم وتعبيره[1] عن رغبته في حل الصراع العربي الإسرائيلي ، ففي مثل هذا السياق تصبح المصالحة العربية ضرورية لإثبات أن العرب جاهزون للسلام وهو ما يمكن لأنقرة أن تسهم فيه من خلال تحقيق مصالحة مصرية – سورية ، يمكنها أن تنعكس إيجابيا على مسار المصالحة الفلسطينية – الفلسطينية وكرر داود أوغلو ذات التصريحات تقريبا لدى زيارته للقاهرة في آذار 2010.

تطرح حكومة العدالة العديد من المبررات لضرورة توسيع الإنخراط التركي في قضايا المنطقة ، يأتي في مقدمتها المصالح الوطنية التركية ، حيث إن تحقيق الإستقرار يفتح المجال لدفع مشروعات التعاون الإقليمي بما يحقق المصالح التركية وعلى العكس ، فإن سيادة الفوضى و الصراعات في جوار تركيا من شأنه نقل التهديدات الأمنية من دول الجوار إلى داخل الأراضي التركية فضلا عن التأثير سلبا على مصالح تركيا سواء تلك المتعلقة بالإنضمام للإتحاد الأوروبي أو تعزيز قدراتها على جذب الإستثمارات و السياحة فالترابط بين القضايا الدولية و الإقليمية يفرض على تركيا عدم الإقتصار على علاقاتها بدول جوارها المباشر حتى في حالة رغبتها في الإكتفاء بحماية مصالحها القومية الأساسية ويذكر داود أوغلو في كتابه " العمق الإستراتيجي" أنه يجب على تركيا عدم النظر إلى عملية السلام في الشرق الأوسط كخلاف عربي إسرائيلي فقط ، حيث يوجد

[1] – عمر الحضرمي ، **العلاقات العربية التركية تاريخها واقعها ونظرة في مستقبلها** ، الأردن :دار جرير ، ط1 ،2010 ، ص 433 .

إرتباط مباشر بين المشكلات القبرصية و الفلسطينية و الكردية وهو ما يقتضي تفعيل الدور التركي في عملية السلام لتحقيق المصالح التركية .

تؤكد حكومة العدالة تعدد أبعاد الأدوار التركية في الشرق الأوسط خلال السنوات الأخيرة مع إمكانية إدراجها جميعا في إطار دور جامع لتركيا بإعتبارها مركزا لتحقيق الأمن و الإستقرار في المنطقة ، فالغالبية العظمى من الأدوار التركية تقع في نطاق الأدوار التعاونية ، وهو ما يظهر في دور تركيا كقناة إتصال ووسيط بين الأطراف المتصارعة المختلفة في المنطقة وشريك نشط في معالجة الخلافات السياسية في المنطقة ومركز لتعزيز الإعتماد الإقتصادي المتبادل على المستوى الإقليمي ونموذج أو مثال ملهم لدول المنطقة في الإصلاحات السياسية و الإقتصادية و الثقافية و الإجتماعية ودعم التعاون الأمني بين دول المنطقة وتطوير مفهوم الأمن المشترك.[1]

لكن إستمرارية الدور الإقليمي التركي وقدرته على التطور تظل مرتهنة بالعوامل الحاكمة له و الضغوط التي يواجهها وكيفية معالجته لها ، لاسيما مع صعوبة الحفاظ على الصيغ التوافقية التي تطرحها حكومة العدالة بين سعيها لتحقيق مصالحها الوطنية من جهة ، ودرها كحليف للولايات المتحدة و الغرب من جهة ثانية والترويج لدورها كفاعل إقليمي يسعى لتحقيق الإستقرار ومصالح المنطقة ككل من جهة ثالثة، مع تأكيد عدم التعارض بين هذه الأبعاد وتكاملها مع بعضها البعض.

لقد ظلت تركيا وفق توجهاتها لحل خلافاتها الجوارية مع دول الجوار تتعامل بعقلية لعب الدور الأول و الأهم إقليميا خاصة في ما يتعلق بمواضيع الحدود و النفط و المياه ، أما الأول فجدير بالذكر أن الحدود التركية التي رسمت مع العراق وسوريا حدود وضعتها مصالح خارجية كانت تركيا طرفا فيها حينا و غيبت عنها أحيانا

لكن ما يجب ملاحظته في هذا السياق بينما كانت تركيا طرفا أساسيا في التوقيع على إنتماء الموصل إلى " جغرافيتها الطبيعية" (و الموصل موضوع النزاع هي الولاية لا المدينة فولاية الموصل تشمل الموصل ودهوك وكركوك ، و أربيل ، و السليمانية) أما " النفط" فإن الأمر يرتبط أيضا بمسألة الموصل الولاية ولذا فإن تركيا تدعو إلى إقامة دولة عراقية بصيغة مناسبة ذات هوية وفق التطورات التالية :

[1] – المرجع نفسه ، ص 435 .

1- عربية تشمل وسط العراق وجنوبه.

2- كردية في الشمال الشرقي.

تركمانية وتشمل الموصل وكركوك (علما بأن التركمان لا يمثلون أكثر من 10% من سكان المدينتين).

ومن ضمن تداعيات قضية الموصل أيضا أنها خلقت نزاعا تركيا بريطانيا ، إذ طالبت بريطانيا تركيا بالولاية لتكون ضمن العراق الواقع تحت انتدابها لما فيها من آبار نفط إذ أخذ الأتراك يلعبون بورقة الأكراد في شمال العراق وهددت بريطانيا بأنها ستعيد النظر في إتفاقية سيفر المتعلقة بالأكراد و الأرمن و إنتهى الأمر بعد[1] عدة مداولات ثنائية ودولية إلى مصادقة الجمهورية التركية على معاهدة تركية - بريطانية- عراقية تم وفقا لها القبول بخط بروكسل خطا للحدود بين العراق وتركيا الذي يضم الموصل إلى العراق .

وبعد طول هذه الفترة وعمق هذه الإجراءات ستظل قضية الأجزاء المقتطعة من سوريا و التي أضيفت إلى تركيا من جهة والوجود التركي المستديم في شمال العراق من جهة ثانية وتلميح أنقرة للوصول إلى مناطق كركوك و الموصل (النفطية) من جهة ثالثة قضايا ساخنة في العلاقات العربية التركية رغم كل الجهود التي تبذل لإخمادها ، فتركيا من جانبها تحرص على عدم إثارتها على أي مستوى وتشير إلى أنها قضايا :

1- إمام غير موجودة أو في إعتبار المنتهية (الإسكندرونة).

2- أو أنها غير واردة في الإستراتيجية التركية بشكل واضح ومباشر على الأقل (الموصل و كركوك).

ثانيا – مجالات التنافـــــر :

تأثرت العلاقات العربية التركية إلى حد كبير بمجموعة من العوامل و المتغيرات التي أثرت بشكل سلبي على تطور العلاقات بين الجانبين و من أهمها :

1- الإندفاع التركي نحو أوروبا :

[1] - محمد أحمد كرم ، **تركيا أكثر اللاعبين نشاطا على ساحة الشرق الأوسط** ، **جريدة الأهرام** ، عدد 6 ، مارس 2010 ، ص 5 – ص 7 .

كرس دستور 1924 م مفاهيم لمسائل الديمقراطية و العلمانية و الإقتصادية الليبرالية و التعددية السياسية والواقع أن سياسة التغريب هذه قد بدأت في تركيا منذ عهد التنظيمات السرية (1839 م) ، ثم جاء كمال أتاتورك فعزز ذلك وقننه و إلتزمت تركيا بالإتفاقيات و المواثيق التي وقعت بين عامي (1948م – 1952 م) وفي مقدمتها الإنضمام إلى حلف شمال الأطلسي و المجلس الأوروبي ومنظمة التعاون و التنمية الإقتصادية و إتفاقية الجات و غير ذلك.

إستمرت تركيا في محاولات التغريب وقد أثار ذلك حجما كبيرا من التساؤلات في دول الجوار الجغرافي العربي وفي دول الجوار الديني ، حول الهوية التركية و أبعاد إستراتيجيتها في الحد النهائي .[1]

فتركيا تحاول بشتى الطرق و الوسائل ولوج المجموعة الأوروبية وتنطلق في ذلك من فك إرتباطها الجغرافي و التخلص من إلتزامها التاريخي و الحضاري و الثقافي و الديني ، فعملت جاهدة على إحداث تغيير في الفكر التركي يعتمد على رفض تطابق الماضي العثماني بالماضي الإسلامي و البدء بإنشاء تركيا جديدة لا علاقة لها بالإمبراطورية العثمانية أو بتاريخها أو بماضيها الإسلامي.

لقد خلقت حرب الخليج الثانية على الأرض حقائق جديدة في العلاقات العربية التركية لعل من أهمها:

1- إعادة النظر بشكل كلي في مفهوم دول الجوار سواء من الجانب العربي أو التركي.

2- تغيرا واضحا في ثوابت السياسة الخارجية التركية .

3- تزايد أهمية البعد الإقتصادي في العلاقات التركية – العربية.

4- إستمرار تركيا في توطيد علاقاتها مع الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية.

5- زيادة فاعلية التيار الإسلامي على الساحة التركية مما أثر بشكل إيجابي على علاقاتها الإقليمية و الدولية.

6- تغيير الدور التركي سواء في الإستراتيجية الأمريكية أو الأوروبية.

2- القضية الكردية :

[1] – أكرم نصر أبو حمدي ،" **أثر الدور الإستراتيجي لتركيا في علاقاتها بالنظام الإقليمي العربي** "، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة مؤتة ، الأردن، 2007) ، ص 76 ، 77 .

إن السبب الرئيسي لقيام تركيا بالإعتداء و التدخل في الأراضي العراقية كان نتيجة للتهديد الذي تعرضت له تركيا فبعد حرب الخليج الثانية دبت الفوضى السياسية و السيادية في شمال العراق وأصبحت مجالا للتدخلات الإيرانية و السورية و التوجه الكردي نحو الإنفصال.

يتشابه المنطق التركي بما يجري في الجنوب اللبناني ، حيث أقامت إسرائيل منطقة أمنية تحت حجة المحافظة على أمن شمالها و الجليل الأعلى ، إلا أن الطرح التركي لإقامة حزام أمني داخل العراق يهدف إلى أن يكون قرار الأمن و الإستقرار في المنطقة بيد تركيا و أن يكون ورقة رابحة وضاغطة تستعملها تركيا ضد أي من الأطراف الكردية المتصارعة أو الدول التي تعدها تركيا مصدرا للإرهاب وأن تسهل عملية الوصول إلى[1] منابع النفط في الشمال العراقي وبالرغم من نفي المسؤولين الأتراك هذه الفكرة أو التراجع عنها إلا أن إمكانية إقامتها لا تزال واردة ، مع ما ترتبه من إستحقاقات سلبية وخطيرة على أنقرة من ذلك :

1- ضرورة وجود قوات تركية بشكل دائم في العراق وهذا أمر مكلف ماديا ومعنويا داخليا وخارجيا.

2- ستعد هذه القوات عربيا ودوليا قوات إحتلال مما يهز صورة تركيا إقليميا ودوليا خاصة و أنها لا تزال تعاني من آثار إحتلالها الجزء الشمالي من جزيرة قبرص.

3- أن ذلك سيجمع الكثير من الأعداء حول تركيا وسيتعاونون على مقاومتها.

4- سيوسع هذا الوضع الحدود التركية مع كل من إيران وسوريا وهذا ما ترفضه هذه البلدان .

5- سيبدأ العالم العربي بالتعامل مع المنطقة كما يجري في جنوب لبنان .[2]

3- قضية المياه :

إن قضية المياه بين تركيا و العرب تطرح بوصفها قضية خلافية ، حتى أن طرح التعاون فيها يقع في دائرة الشك و الريبة من النوايا السياسية للجانب التركي ، فتركيا تسعى لإستعمال الموارد المائية المتوافرة لديها كعنصر من عناصر قوتها ومن هنا جاءت الضغوطات على سوريا و العراق و تنسيقها مع إسرائيل بخصوص

[1] – أحمد عبد المهدي الشخاترة ، " **الإستراتيجية التركية لإنضمام الإتحاد الأوروبي**" ، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة مؤتة ، الأردن، 2009) ، ص 38 .

[2] – عقيل محفوض ، **تركيا و الأكراد** ، الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2012 ، ص 97 .

تزويدها و المنطقة بالمياه من المصادر التركية ويرى الجانب العربي أن الطرح التركي لقضية التعاون الإقليمي في مجال المياه يحمل في طياته نوعا من التطبيع المائي الذي يسعى إلى إسقاط الحقوق العربية في مياه الأنهار المنحدرة إلى الجنوب و إلى تكريس السيادة التركية المطلقة .[1]

وأساس المشكلة هنا عدم وجود قواعد قانونية واضحة وملزمة يرجع إليها لتسوية النزاع ،رغم وجود اتفاقيات لإقتسام مياه نهري دجلة والفرات بين تركيا وسورية والفرات بين تركيا وسورية والعراق وهذه بعض المعاهدات والإتفاقيات حول إستغلال مياه النهرين :

1- المعاهدة الفرنسية – البريطانية : في 1920/12/13م ، حول استخدام مياه النهرين ونصت على تشكيل لجنة مشتركة مع تركيا وسوريا (فرنسا) والعراق (بريطانيا) لمعالجة المشكلات الخاصة بمياه النهرين وخاصة في حال بناء منشآت هندسية في أعماليهما .

2- معاهدة لوزان : في 1923/07/24مم ، التي تلزم في المادة (9) بموجب إخبار كل من سوريا والعراق كلما رغبت تركيا بالقيام بأعمال إنشائية على نهري دجلة والفرات .

3- معاهدة حلب : في 1930/05/3م بين تركيا وفرنسا وبريطانيا ، نصت على أن لسوريا حقوقا متساوية بالإنتفاع من مياه دجلة بوصفه نهرا مشتركا .

4- معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين تركيا والعراق : في 1942/03/9م والتي تنص على ضرورة التعاون المشترك بينهما في

ما يخص بالمياه الدولية المشتركة .

5- إتفاقية الصداقة وحسن الجوار :أنقرة 1980/05/30م بين العراق وتركيا ،ثم إنضمت إليه سوريا عام 1983م وينص على تشكيل لجنة فنية مشتركة لدراسة مواضيع المياه المشتركة وخاصة الدجلة والفرات .

[1] – نبيل خليفة ، **مياه الشرق الأوسط وحروب العقد القادم** ، **مجلة الأهرام** ، العدد 5 ، 1988 ، ص 434، 435 .

6- بروتوكول التعاون الإقتصادي والفني :أنقرة 1980/12/20م بين العراق وتركيا ثمَ إنضمت إليه سوريا عام 1983 وينص على تشكيل لجنة فنية مشتركة لدراسة مواضيع المياه المشتركة وخاصة الفرات والدجلة .

ورغم اللقاءات الثنائية التركية –السورية والعراقية بالإضافة للعديد من الإجتماعات لم يتم التوصل حتى الآن إلى إتفاقية بشأن الحصة النهائية لكل دولة من مياه النهرين مما يعد من بين الأسباب الرئيسية وراء حالة من مصادر تهديد الأمن الوطني لدولتي مجرى الأوسط والمصب (سوريا والعراق) .[1]

1 – عباس عبد الحسن كاظم ، **تركيا ونهر الفرات نظرة تحليلية في الجغرافية السياسية** ، **مجلة أبحاث البصرة** ، العدد 3 ،2011 ،ص 142.

خلاصـــــــة :

يمكن القول أن العلاقات السياسية التركية و الدول العربية شهدت تحسنا كبيرا في السنوات القليلة الماضية ولكن بدون أن يرقى هذا التحسن إلى المستوى المأمول من الطرفين العربي و التركي و المثال على ذلك عدم وجود أطر مؤسسية تجمع تركيا بالدول العربية سوى حيازة تركيا لصفة المراقب في الجامعة العربية وهو إنجاز هام ولكنه مع ذلك لا يعكس المرتجى من العلاقات العربية – التركية ، وقد مثل فوز حزب العدالة و التنمية في الإنتخابات البرلمانية عام 2002 م بهويته الواضحة نقطة تحول كبيرة في سياسة تركيا حول المنطقة ، فإن السياسات الإقليمية للدول تتبنى على ركائز معلومات مثل : التحالفات الدولية و الموقع الجغرافي و الإمكانات البشرية و الإقتصادية ، ولا تقتر على ذلك فقط ، إذ تلعب الروابط التاريخية دورها في رسم سياسات الدول ، كما أن (مسألة الهوية) وهي مدركات الدولة لنفسها في مواجهة محيطها الجغرافي تعد من أهم العوامل في رسم السياسة الإقليمية للدول الوطنية.

إن تحليل معطيات العلاقات العربية التركية خلال هذه الفترة يشير إلى ما شهدته هذه العلاقات من تطور في مختلف الأصعدة نتيجة لمجموعة من المتغيرات الداخلية و الخارجية التي أثرت على توجهات تركيا نحو تطوير علاقاتها مع الدول العربية في ظل الروابط التاريخية و الجغرافية التي تجمع بين الجانبين و إستطاع الجانب التركي من خلال حزب العدالة و التنمية و إستغلالها و إستثمارها للوصول إلى مراحل متقدمة تعبر عنها المعطيات السياسية و الإقتصادية و المواقف التركية من القضايا العربية بعد عام 2002م إذ يمكن أن تعد ما شهدته العلاقات العربية التركية من تطورات بعد عام 2002م تحولات إستراتيجية تتجاوز مرحلة التعاون التقليدي إلى مراحل أكثر تقدما .